

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ١ (A/40/1)



الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ١ (A/40/1)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٥

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

وخلفها ، الأمم المتحدة ، هي السلطة الفعلية لأقوى الدول أو الامبراطوريات . وكان سوء استعمال هذه السلطة ، أساساً ، هو الذي تسبب في الحربين العالميتين في هذا القرن . ولقد أنشئت الأمم المتحدة لكي تحل محل هذا الوضع . وقد أعلن الرئيس روزفلت بعد مؤتمر القرم أن إنشاء الأمم المتحدة « معناه - وينبغي أن يكون معناه - نهاية نظام الأعمال الانفرادية ، والتحالفات القاصرة على أطراف دون غيرها ، ومناطق النفوذ ، وموازين القوى وجميع الوسائل الأخرى التي جُربت على مدى قرون وأخفقت دائماً » .

إن ما حدث منذ ذلك الوقت يقصر كثيراً عن تلك الرؤية . فمن الحق يقيناً أن الحربين العالميتين والتغيرات الهائلة التي حدثت في الأربعين سنة الماضية قد أظهرت بجلء أن العالم لا يستطيع العودة إلى أساليبه القديمة وأن النظام الذي رسمه الميثاق هو حل منطقي لمشكلة حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل المشترك على تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الظروف الفعلية للزمن الذي نعيش فيه . بيد أن الحقيقة هي أننا أخفقنا حتى الآن في تحقيق الظروف السياسية ، لاسيما العلاقات الضرورية بين أقوى الدول ، التي يمكن في ظلها استخدام هذا المفهوم النبيل لما فيه خير الجميع .

ومن أمثلة هذه القضية الصعوبة الراهنة في التصدي لمشكلة الإرهاب . فجزء كبير من المناقشة العامة التي تدور حول هذه المشكلة يفترض ، على ما يبدو ، عدم وجود اتفاقيات دولية بشأن هذا الموضوع حالياً . ويكفي أن أذكر هنا الاتفاقيات الثلاث التي اعتمدت تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ ، على اعتبار أنها توفر على الأقل نوعاً ما من الأطر القانونية للقيام بإجراءات أكثر فعالية بكثير في مجال مكافحة اختطاف الطائرات وأخذ الرهائن . والصعوبة التي تنشأ بالفعل هي عدم قدرة الحكومات على تنفيذ هذه الاتفاقيات في الحالات المحددة أو عدم استعدادها لذلك . ومرة أخرى نجد أن الظروف السياسية الأساسية وشعور التضامن والثقة المتبادلة التي يمكن أن تجعل الصكوك الدولية فعالة غير موجودة إلى حد كبير .

إن أفضل مكان يمكن أن تنمى فيه هذه الظروف ويُطوّر فيه شعور التضامن الدولي هو الأمم المتحدة . ولقد كان ذلك ،

إننا نواجه اليوم عالماً تكاد بشائره أن تكون لا نهائية ، ولكنه أيضاً عالم ينطوي على خطر قد تكون فيه النهاية . والاختيار بين هذين البديلين متروك لنا . فالمسألة هي ما إذا كانت حكومات العالم وشعوبه قادرة ، دون حث من كوارث أخرى ، على الوصول معاً إلى الاختيار السليم ؛ ذلك أنه يتحتم ، من وجوه هامة عديدة أن يكون الاختيار وتنفيذه جماعيين . واعتقادي أن الأمم المتحدة والأسلوب الذي يقرر أعضاؤها استخدامها به هما عنصر هام وسيظلان عنصراً هاماً - في هذا الاختيار التاريخي . ولذلك ، فإن المسألة التي سأتناولها في تقريرى السنوي ، في مناسبة الذكرى السنوية الأربعين لقيام منظمنا ، ليست مستقبل الأمم المتحدة بقدر ما هي مستقبل الجنس البشري ومستقبل كوكبنا ودور الأمم المتحدة في ذلك المستقبل .

إن العالم الذي يواجهنا من شأنه بالتأكيد أن يشير دهشة رجال الدولة الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة منذ أربعين سنة . ففي تلك السنوات الأربعين حدثت تغيرات واسعة وأساسية في خريطة عالمنا وإدراكنا العلمي له ، وفي العلاقات الدولية ، وفي طبيعة الحرب ، وفي أسلوب معيشتنا . ونحن جميعاً عاكفون بشكل أو بآخر ، على البحث عن علامات جديدة على الطريق ، ونظم أفضل ، وطرق تكييف فعالة .

إننا نعيش في زمن من التآرجح وعدم اليقين . وتتجلى هذه الحالة ، بصورة خاصة ، عندما يواجه العالم فجأة مشكلة تدعو إلى اليأس ، سواء كانت نزاعاً جديداً ، أو كارثة إنسانية كبيرة ، أو شللاً مؤقتاً ناجماً عن عمل من أعمال العنف المتعمدة .

ولا شك على الإطلاق أنه ، أحياناً ، يوجد على الصعيد العالمي ، ما بين طرفي التسليح النووي المتقدم الهائل لدى الدول العظمى وحالة اليأس لدى المعدمين والمحرومين ، فراغ كبير يتمثل في انعدام الشرعية والسلطة الباعثة على الاحترام . وأكثر التحديات التي نواجهها إلحاحاً هو شغل هذا الفراغ عن طريق جهود حازمة ترمي إلى إقامة نظام سياسي دولي فعال يشترك فيه الجميع - نظام لا يكفل البقاء والقانون فحسب ، بل يجعل كوكبنا يسير بانتظام أكبر لخدمة مصالح جميع سكانه .

ويبدو لي أن من المهم دراسة مفهوم السلطة الدولية ، وهو مفهوم مازال صعب الإدراك في العالم الراهن . فقد كانت السلطة الوحيدة الموجودة في الشؤون الدولية قبل إنشاء عصبة الأمم

منبتاً لاضطرابات وكوارث جديدة لا نهاية لها . إن البديل الأول هو ، بالتأكيد ، ما ينبغي اختياره .

* * *

إن هناك وظيفتين أساسيتين تجعلان الأمم المتحدة مؤسسة لازمة . الوظيفة الأولى هي توفير أداة يمكن من خلالها بذل جهد جماعي لمواجهة الطوارئ ومعالجة مشاكل الساعة . وتتراوح هذه من الصراعات الدولية ، إلى المنازعات بين الدول ، إلى حالات الطوارئ الإنسانية ، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة التي تمس الملايين من البشر .

أما الوظيفة الثانية فلها طابع أطول أجلاً وتتعلق بمرحلة التطور السياسي والاقتصادي المعقدة التي يمر بها العالم الآن . فقد حدث ، على مر التاريخ ، تدرج سياسي طبيعي من المجموعات الصغيرة إلى المجموعات الأكبر - من الأسرة إلى القبيلة ، إلى البلدة ، إلى المدينة ، إلى الإقليم ، إلى الدولة القومية . وقد حدث هذا التدرج بصورة تلقائية تقريباً في أوقات مختلفة في المناطق المختلفة مع ازدياد تعقد الحياة الاقتصادية وتخصصها وترابطها . وهكذا وصلنا إلى عالم يتألف كله تقريباً من دول قومية . والدولة المستقلة ذات السيادة هي أكبر كيان سياسي والوحدة الرئيسية في هيكل الأمم المتحدة .

على أن هناك الآن عدداً من المشاكل والحقائق التي لا تستطيع معالجتها على نحو فعال إلا وحدة أكبر ، ولا يمكن معها تحقيق الأمن المطلوب أو المصلحة المشتركة إلا من خلال جهد جماعي تبذله الدول ذات السيادة . وكثير من هذه المشاكل والحقائق يمكن معالجته على أفضل وجه من خلال التعاون دون الإقليمي أو الإقليمي في مجموعات من الدول ذات المصالح المشتركة ، ولكن هناك مشاكل وحقائق أخرى كثيرة تتجاوز بالفعل البعد الإقليمي ، لقد أنشأنا ، رضينا أو كرهنا ، عالماً هو من جوانب كثيرة عالم واحد . ووصلنا ، فيما يتعلق ببعض المشاكل الرئيسية التي تمس الجنس البشري كله ، إلى مرحلة عالمية أصبح فيها الترابط حقيقة من حقائق الحياة .

وعلى ذلك فإن أحد الأدوار الأساسية للأمم المتحدة هو أن تصبح الأساس الذي يستند إليه نظام المستقبل الدولي ، وهو نظام يعترف اعترافاً كاملاً بالسيادة الوطنية ، ولكنه يعترف أيضاً بأن بعض حقائقنا وشواغلنا الراهنة تتطلب في الحاح ما هو أكثر من ذلك .

ولابد لأي متأمل في آفاق مستقبل الجنس البشري أن يخلص إلى أن الوظيفتين اللتين أشرت إليهما ستزدادان إلحاحاً ، وربما تصبحان شيئاً لا غنى عنه من أجل البقاء . ففي خلال السنوات

في الواقع ، مقصداً من المقاصد الأصلية الرئيسية للمنظمة . ولن يبدأ مفهوم السلطة الدولية في تبوؤ مكانه الحق في الشؤون الإنسانية إلا عندما يوجد الحد الأدنى من الظروف الإيجابية في العلاقات بين الدول .

* * *

إن الأمم المتحدة لا تستطيع - ولم يقصد بها - أن تحل جميع مشاكل المجتمع الدولي ، ولكنها أفضل مكان لتلافي الأسوأ والعمل على إحداث التحسينات . ولقد حققت فعلاً بداية طيبة - بداية أفضل كثيراً ، في الواقع ، مما يعترف به في كثير من الأحيان . واسمحوا لي أن أحاول بإيجاز إثبات هذا القول بالوقائع .

فبعد أربعين سنة أصبحت لدينا ، للمرة الأولى في التاريخ ، منظمة عالمية جامعة بالفعل . ولدينا ، للمرة الأولى أيضاً في التاريخ ، عالم مؤلف من دول مستقلة ذات سيادة . وعلى الرغم من الكثرة الغالبة لما وقع من منازعات منذ عام ١٩٤٥ ، فقد تجنبنا حتى الآن وقوع حرب عالمية ثالثة ، وربما تعلمنا أكثر مما ندرك عن أساليب ووسائل تجنب هذه الكارثة النهائية . وقد حققنا نجاحاً اقتصادياً وتقدماً اجتماعياً منطقي النظم ، شاركت فيها البلدان ، وإن يكن ذلك بقدر غير كاف حتى الآن . ونحن نبذل جهوداً جماعية للاستجابة للجيل الجديد من المشاكل العالمية الناشئة في معظمها عن ضرورة حماية هذا الكوكب وموارده مع توفير متطلبات العيش لجميع سكانه . وهناك استجابة دولية أكبر للتحديات الإنسانية حيثما توجد ، كما أن حماية حقوق الإنسان أخذت تصبح شاغلاً من شواغل العالم كله ، رغم كل الانتهاكات التي مازالت مستمرة . ولقد دَوّن في السنوات الأربعين الماضية من القانون الدولي الذي يمس كل مجال من مجالات النشاط الإنساني تقريباً أكثر مما دَوّن في كل ما سبق من سنوات التاريخ المسجل ، وتم الكثير من ذلك تحت رعاية الجمعية العامة .

إن العالم كما هو مسلّم به ، مازال مكاناً بعيداً جداً عن الكمال ، وغير آمن ، وغير عادل ، ومحفوفاً بالأخطار ، وفقيراً في مناطق كثيرة جداً منه ، ولكن لدينا فيما سبق أن ذكرت من المنجزات - وفي منجزات كثيرة غيرها - أساساً نبني عليه . والأمر بيد الحكومات أساساً لتقرر ما إذا كانت تريد التعاون في أن تبني على هذا الأساس مؤسسة مفيدة ومتسقة وفعالة ، أو ما إذا كانت تختار البديل الذي قد يبدو أحياناً أسهل في المدى القصير ، وهو أن تضي كل منها في طريقها الخاص الذي يمليه قصر النظر والمصلحة الذاتية . وفي هذه الحالة فإن الأساسات المبشرة بالخير التي أقيمت بقدر كبير من التفكير والعمل الشاق سيعلوها ، في نهاية الأمر ، بناء ضعيف يتسم بالتفكك وكثرة المنازعات ويكون

على أن هذا المفهوم النبيل والمنطقي لم يتحقق لأسباب عملية وسياسية كثيرة ليس أقلها الافتقار إلى إجماع الأعضاء الدائمين الذي كان من المفروض أن يشكل قوة الدفع الرئيسية للمجلس . كيف كان رد فعل الأمم المتحدة إزاء المشاكل الناجمة عن انعدام الشرط الرئيسي لنظامها المتعلق بالسلم والأمن الدوليين ؟

من الواضح أن الأولوية القصوى فيما يتعلق بالسلم الدولي هي تحاشي حدوث مجابهة عالمية . وهذا بطبيعة الحال شاغل أساسي للدول النووية ذاتها ، غير أن هناك أخطاراً كبرى تظل تهدد الجميع ، وهذه الأخطار تشمل وقوع حادث أوسوء فهم أو سلسلة غير متوقعة من الأحداث تؤدي إلى توريط الدول النووية على نحو لا يمكنها تجنبه . ومن الممكن في أغلب الاحتمالات أن تنجم هذه الحالة الأخيرة عن تصاعد نزاع إقليمي ما .

وإذا صح هذا التحليل الموجز ، فإن ضمان عدم نشوب حرب نووية يستلزم اتخاذ تدابير لإبطاء اندفاع الأحداث بطريقة تتيح للحكومات عدم اتخاذ قرارات لا يمكن الرجوع فيها وكسب الوقت بالاستعاضة عن القوة بالتداول . وتشمل هذه الوسائل أيضاً الصيغ التي تتيح للحكومات تغيير السياسات التي من شأنها أن تؤدي حتماً إلى المجابهة . وهي تشمل آليات تحقيق الاستقرار وعمليات التفاوض التي يمكن عن طريقها على الأقل احتواء المنازعات الحادة ومنع تصاعدها إذا تعذرت تسويتها . وبالنسبة للمنازعات الإقليمية ، وخاصة إذا كانت في المناطق الحساسة ، فإن أشكال السيطرة على المنازعات تكون مستصوبة في معظم الأحيان . وعموماً فإن وجود محفل مركزي يمكن فيه التعبير عن الآراء المتعارضة بحرية وتتاح فيه المساعدة من طرف ثالث ، يشكل جزءاً هاماً من حفظ السلم .

وكم من مرة أبطأ مجلس الأمن اندفاع الأحداث ، وكسب الوقت لإحداث تغييرات حيوية في الاتجاه ، وتوصل إلى آليات لحفظ ماء الوجه ، واستعاض عن الأعمال الخطرة بالحوار . فلقد دأب على العمل من أجل تحقيق وقف إطلاق النار وإبرام الهدنة لتمهيد الطريق للتفاوض . ولقد وضع مبادئ توجيهية هامة لحل المشاكل المعقدة ، ووفر ، بتعاون الأمين العام ، جميع الوسائل والطرق للتوفيق والوساطة وبذل المساعي الحميدة وتقصي الحقائق ومراقبة الهدنة والدبلوماسية الهادئة . ولقد تمكن في كثير من الأحيان من إبعاد المنازعات الإقليمية عن منطقة المجابهة بين الدول النووية . ولقد كان هو المكان الذي هجعت فيه أخطر المشاكل وإن لم يتمكن من حلها . كما أتاح في كثير من الأحيان الإطار الذي تحققت فيه لقاءات هامة بين جهود ثنائية وبين جهود متعددة الأطراف . ولقد كان بمثابة شبكة الأمان والملاذ الأخير الذي تلجأ

الأربعين التي انقضت منذ عام ١٩٤٥ تجاوز عدد سكان العالم ضعف ما كان عليه . وخلال الخمس عشرة سنة القادمة سيزيد هذا العدد بمقدار الثلث . ومن المؤكد أن بعض مظاهر التوتر والضيق في المجتمع العالمي ستكون نابعة من الضغط الواقع على المؤسسات والموارد نتيجة لهذا الانفجار السكاني .

ولكن علينا أيضاً أن نفكر في عديد التوازنات المحفوفة بالمخاطر بين مطالب الدول ومطامعها : المنازعات غير المحلولة التي نحملها معنا إلى المستقبل ؛ والصراعات الكامنة الكثيرة في الآراء والمعتقدات والمصالح في هذا العالم ؛ والسرعة المذهلة للثورة التكنولوجية سواء في مجال الإنتاج وفي مجال الأسلحة ؛ واتساع الهوة بين الوفرة والفقر المدقع ؛ ونسيج الروابط الاقتصادية الذي يشد أجزاء العالم كلها بعضها إلى بعض ؛ والأخطار المتزايدة باطراد والمتمثلة في احتمال إصابة الغلاف الحيوي الذي تعتمد عليه الحياة بضرر بالغ . إن هذه القائمة - وما أيسر إطالتها - توضح أن التعاون الدولي مهما بلغت درجة تعقده وصعوبة تنظيمه ليس اختياراً بل ضرورة بالنسبة إلى دول العالم .

على أنه إذا كان للأمم المتحدة أن تقوم ، على نحو كامل ، بالدور الذي يبينته في تطوير النظام الدولي ، فعليها أن تصبح مؤسسة أكثر فعالية . وأود أن أناقش هذه المسألة في سياق المسؤوليات الرئيسية التي حددها الميثاق .

* * *

ومن حيث الوظيفة الأساسية الأولى للأمم المتحدة المتمثلة في مواجهة الطوارئ ومعالجة مشاكل الساعة ، فإن صيانة السلم والأمن الدوليين هي غرضها الرئيسي . ولقد كانت هذه الوظيفة ترتبط في أذهان واضعي الميثاق ارتباطاً وثيقاً بالتقدم في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح . والواقع أن المادة ٢٦ من الميثاق تجعل لمجلس الأمن دوراً قيادياً في وضع منهاج لتنظيم التسليح .

ومنذ أربعين عاماً ، وحين كانت دروس الفترة المشؤومة التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية لا تزال واضحة في الأذهان ، تم التوصل إلى أن الفكرة القديمة القائلة بتحقيق الأمن القومي عن طريق سباق التسلح التنافسي لم تؤد إلا إلى تناقص الأمن بصفة عامة . لذلك كان لا بد من أن يستبدل بذلك المفهوم نظام جماعي للسلم والأمن الدوليين تشترك فيه بوجه خاص أقوى الدول المفروض أن تقوم بدور رئيسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ولمجلس الأمن لدى نهوضه بواجباته أن يستخدم ، إذا اقتضى الأمر ، وبدعم من أعضائه ، كافة التدابير الواردة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق . وكان المعتقد أنه متى وجد ذلك النظام ولقى الاحترام فإن ذلك سوف يستتبع بطبيعة الحال الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

لقد تقدمت في تقاريرى السنوية السابقة ، وخاصة تقرير عام ١٩٨٢ ، بعدد من المقترحات في هذا المجال . ولن أكرر هذه المقترحات هنا ، وإن كنت أمل أن ترى الحكومات من المناسب أن تعمل وفقاً لبعضها . على أننى سأقدم ، بمناسبة الذكرى الأربعين ، مجموعة مقترحات أبسط .

أولاً ، اقترح أن يبذل أعضاء مجلس الأمن ، وبخاصة الأعضاء الدائمون ، جهداً حازماً وواعياً لاستخدام عضويتهم لكي يجعلوا من المجلس حارس السلم الذي أنشئ ليكون وليس ساحة قتال لحسم الخلافات السياسية والايديولوجية التي لا تتصل مباشرة بالمسألة قيد المناقشة - وبعبارة أخرى ، لإعطاء مسائل السلم والأمن الدوليين أولوية أكبر مما تحظى به الخلافات الثنائية .

ثانياً ، أقترح أن يبذل مجلس الأمن ، في المستقبل القريب ، جهداً مدروساً ومنسقاً لحل مشكلة أو مشكلتين من المشاكل الرئيسية المعروضة عليه باستخدام التدابير المتاحة له بموجب الميثاق على نحو أكمل .

وثالثاً ، اقترح أن يقوم جميع الأعضاء بإعادة تأكيد الالتزامات الواردة في الميثاق ، وبخاصة الالتزامات المتصلة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، واللجوء إلى الآلية الواردة في الميثاق لتسوية المنازعات واحترام قرارات مجلس الأمن .

وقد تبدو هذه المقترحات مبسطة للبعض في الظروف الراهنة . غير أنه لا يوجد في عصرنا النووي ما هو أخطر من عدم إعمال النظام الجماعي للسلم والأمن الدوليين . إن الأمم المتحدة ليست دولة عظمى بحال من الأحوال ، بل هي منظمة تتألف من دول مستقلة ذات سيادة ، وليست لها سيادة تفرد بها . فالسيادة تقتصر على الدول الأعضاء فرادى ما لم تقرر غير ذلك . وعلى ذلك فإن وظيفة المنظمة ، ومن ثم وظيفة الأمين العام ، هي التنسيق والتشجيع والمبادرة . غير أن التنفيذ ، أي الدينامية ، ينبغي أن يأتي من الدول الأعضاء وعندما تأتي هذه الدينامية فعلاً فإنها قادرة على أن تحقق نتائج بارزة . وكم أود أن أرى هذه الدينامية ، هذه الإدارة الجماعية ، موجهة نحو الوظيفة الرئيسية للأمم المتحدة ، ألا وهي صيانة السلم والأمن الدوليين . وقد تم إعلان السنة القادمة سنة دولية للسلم . فلنحاول أن نجعل من هذا الإعلان دعوة لإعمال الفكر والعمل بطريقة جادة .

* * *

وبدون التصميم الجماعي والاعتراف بالحد الأدنى من المصلحة المشتركة في البقاء لن يكون هناك تقدم ذو شأن في مجال

إليه الحكومات بدلاً للتردي في هاوية حرب لا حدود لها . وأخيراً ، وفي غياب الأوضاع السياسية التي يمكن فيها استخدام الفصل السابع ، تم ابتكار نظام للسيطرة على المنازعات يعرف الآن بحفظ السلم ، وهو نظام حقق قدراً كبيراً من النجاح والفعالية في ثلاث عشرة عملية مستقلة .

وقد شارك الأمراء العامون المتعاقبون بصورة مكثفة في كل هذه الجهود ، ونتيجة لذلك اتسع دور الأمين العام في مسائل السلم والأمن . وسوف أتناول هذا الموضوع فيما بعد بالنسبة للمستقبل .

وأعتقد ، في هذا المناخ الدولي المتقلب وغير المؤاتي في كثير من الأحيان ، أن سجل المجلس في مهمته الرئيسية أفضل وأبرز وأهم كثيراً مما يعترف له به أحياناً . وبطبيعة الحال فإن هذا السجل لا يرقى بأية حال إلى تطلعات عالم كان قبل أربعين عاماً قد لقي عقابه ولكنه كان مفعماً بالأمل ، كما أنه لا يتضمن الاستخدام الكامل والفعال لمجموعة الإجراءات التي اقترحها الميثاق . بيد أن مجلس الأمن ، في ظل الأوضاع السياسية غير المؤاتية التي كان عليه أن يعمل فيها في أغلب الأحيان ، يمثل جهداً كبيراً لإيجاد طرق بديلة لصيانة السلم .

ولا يمكن أن ننكر أن نظام السلم والأمن الذي وضعته الأمم المتحدة فيه كثير من نواحي الضعف والنقص في الظروف الحالية . فهو يعاني من الافتقار إلى الإجماع وروح الزمالة في مجلس الأمن ، كما يعاني من عدم احترام قرارات المجلس وعدم التعاون معه . وهو يعاني في كثير من الأحيان من العزوف عن التصدي للحالات الخطيرة قبل وقوعها ، بل حتى عن التنبؤ بها ، وعن استعمال سلطات المجلس في المرحلة التي يمكن أن تكون فيها المشاكل أكثر قابلية للعلاج . وهو يعاني من عدم قدرة المجلس على التصدي إطلافاً لبعض المشاكل . على أننى أزعم أن مجلس الأمن قد قام في الأوضاع الحقيقية للحياة الدولية طوال هذه السنوات الأربعين - وليس في الأوضاع التي تصورها الروايات الخطابية عن نفس الأحداث - بدور أساسي وبالغ الأهمية في كثير من الأحيان في توفير الاستقرار والحد من المنازعات .

إن المسألة هي كيفية تعزيز ذلك الدور وتقريب المجلس بقدر أكبر من الوضع المحدد له في الميثاق . وغني عن البيان أن من المرغوب فيه إلى أقصى حد أن يحدث ذلك التغير في العلاقات بين الأعضاء الدائمين الذي يمكن قبل كل شيء أن يعيد المجلس إلى الوضع الذي كان من المقصود أصلاً أن يشغله . على أن من المؤكد أن هناك ، إلى أن يتحقق ذلك ، سبلاً يستطيع المجلس من خلالها أن يزيد قدرته في الاتجاه الذي ظل يعمل فيه لسنوات عديدة .

لعدم الانتشار وضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وهذه الخبرة يمكن الاعتماد عليها وتوسيعها لتوفير قدرة مراقبة لاتفاقات الأسلحة النووية . كذلك قدمت مقترحات ينبغي أن يجرى مزيد من الدراسة لها ، بأن تقوم الأمم المتحدة بالتحقق من مدى الامتثال عن طريق محطات رصد الاهتزازات ، أو التفتيش الموقعي ، أو المراقبة بواسطة التوابع الاصطناعية .

* * *

إن كثيراً من أعظم آمال البشرية يتركز على التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، الذي ينبغي أن يظل هدفاً أساسياً من أهداف منظومة الأمم المتحدة . ولقد أحرز تقدم كبير في الأربعين سنة الماضية ، ولكن هناك كثيراً من ضروب القلق والتشكك فيما يتعلق بالعقبات ومخاطر الركود بل والانتكاس في بعض أنحاء العالم .

ولا يمكن أن ننكر أن الاقتصاد العالمي ظل حتى الآن ولفترة من الزمان يعمل بطريقة غير متكافئة وغير مرضية . ففي البلدان الصناعية تبشر موجة التكنولوجيا المتطورة بقدر كبير من الوفرة لكنها تؤدي أيضاً إلى نشوء قدرة زائدة عن الحاجة وإلى العتاقة والبطالة . وإلى جانب المشاكل الأساسية للتنمية ، فإن كثيراً من البلدان النامية مكبله بأعباء ديونها التي تفاقت بالزيادة في الأسعار الدولية للفائدة . غير أن كل هذه الصعوبات ، التي كثيراً ما توصف تلطيفاً هذه الأيام بأنها مشاكل تكيّف ، تشكل ، على ما يبدو ، جزءاً من عملية تكيّف كبيرة على النطاق العالمي يزيد من صعوبتها إلى حد ما ميل كثير من البلدان إلى اللجوء إلى الحماية أو إلى سياسات من طرف واحد في سعر الصرف لحل مشاكلها على حساب غيرها من البلدان .

وقد كان هذا النوع من القومية الاقتصادية القصيرة النظر هو الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد العالمي في الثلاثينات . ولهذا السبب بذل مجهود كبير ، إلى جانب إنشاء الأمم المتحدة ، من أجل إقامة مجموعة من المنظمات المتخصصة في مجالات النقد والتمويل والتجارة .

إن المداولات التي تتم في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية العالمية يندر أن تجري بين من تنتهي عندهم مسؤولية هذه القضايا في حكوماتهم . فوزارات المالية والمصارف المركزية تمثل في المحافل الدولية الأخرى ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، التي تنحصر وظائفها في بحث المسائل الاقتصادية والمالية والنقدية .

على أنه أخذ يتضح بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة أن المسائل الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية مترابطة ولها أهمية

نزع السلاح . فانهدام الأمن الدولي وسباق التسلح والخوف من إمكانية امتداده إلى مجالات جديدة كلها مسائل تفضي إلى حلزون مفرغ متواصل وفيما يتعلق بسباق التسلح ، فإنه لا يمكن التأكيد بدرجة كافية على أن السعي إلى الحصول على ميزة أمر خادع . كما أن هذا السعي في العصر النووي يعرض جميع الناس للخطر ويحيط بالشك حياة الأجيال المقبلة .

إن على الحكومات أن تجد الشجاعة على اتخاذ الخطوات الأولى . وعلينا أن نتذكر الرؤى التي أدت إلى إحراز تقدم مثل توقيع معاهدة الحظر الجغري للتجارب النووية منذ ما يقرب من عشرين سنة . واليوم فإن الإشارة الواضحة والحيوية التي تدل على استعداد البشرية لمواجهة التحدي النووي هي الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ولما كانت هذه المعاهدة تعوق الصقل التكنولوجي المتواصل للأسلحة النووية ، فإن اعتمادها يساعد في قطع التسلسل الذي يهدد وجودنا ذاته . وهناك مجالات أخرى تستحق الاهتمام العاجل منها على سبيل المثال المناطق الحالية من الأسلحة النووية .

وإذا كان انتشار الخوف من الأسلحة النووية عاماً بسبب احتمال امتداد أثارها التدميرية إلى العالم كله ، فإن الأسلحة التقليدية هي التي تحصد كل يوم أرواحاً لا تحصى . والذين يعملون في تجارة الأسلحة ويقومون بدعمها يتحملون مسؤولية ثقيلة الوطأة . وعلاوة على ذلك ، فإن سباق الأسلحة التقليدية يبدد موارد اقتصادية ثمينة . وعلينا أن نصر على اتخاذ تدابير عملية من أجل نزع السلاح المتعدد الأطراف ، بما في ذلك وضع خطط إقليمية ، أخذين في اعتبارنا الصلة بين نزع السلاح والتنمية .

ومن الواضح أن المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل جميع الشعوب فضلاً عن شعبيها . وفي هذا الصدد ، فإنني على يقين من أننا جميعاً نتقاسم الأمل الوطيد في أن يسهم الاجتماع القادم بين زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في تقليل التوتر وفي إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وغيره من المسائل الهامة .

وفي الوقت ذاته ، فإنني أود أنؤكد أن الأمم المتحدة يمكن بل ويجب أن تسهم في التقدم في مجال نزع السلاح ، فمؤتمر نزع السلاح هو محفل فريد متعدد الأطراف لإجراء المناقشات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وفي الواقع تقع على عاتق المنظمة المسؤولية العامة عن كبح جماح الاتجاهات الخطيرة في هذا المجال . وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالأسلحة النووية .

وفي اعتقادي أنه ينبغي أيضاً أن تستكشف بنشاط قدرة المنظمة على المساعدة في ترتيبات التحقق والامتثال ، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها خبرة فريدة في مراقبة مدى الامتثال

الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، ستكون هائلة . ولكن صعوبة جعل هذا النظام مقبولا لدى الجميع هي أيضاً ، لسوء الحظ ، هائلة .

أما حالة الديون الدولية فهي تدعو إلى القلق بصفة خاصة . فكثير من البلدان المدينة تواجه الآن مرة أخرى أسواق صادرات ضعيفة جداً . وأسعار السلع الأساسية تقل ، من حيث القيمة الحقيقية ، عما كانت عليه طوال الفترة المنصرمة منذ الثلاثينات ، وهي مستمرة في الانخفاض . أما أسعار الفائدة فما تزال مرتفعة وليس هناك ، فيما يبدو ، اتجاه نحو استئناس الإقراض من جديد ، بل العكس هو الصحيح فيما يبدو . وبغية التكيف مع نزوب مصادر الإقراض المصرفي ، أخذت بلدان مدينة كثيرة تعمل على تخفيض وارداتها ومستويات المعيشة فيها وبرامجها الإنمائية إلى درجة أصبحت معها النتائج الاجتماعية ، بل والسياسية ، المترتبة على ذلك في غاية الخطورة . وعلاوة على ذلك ، فإن فقدان الأسواق يفت في عضد الانتعاش الواهي في البلدان الصناعية .

وهناك رغبة قوية متبادلة في حل أزمة الديون . بيد أن هذه المشكلة توضح التناقضات التي تحبط المحاولات الرامية للسير في اتجاه إيجابي . وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود لإعادة جدولة الديون على فترات أطول بغية تخفيف الأعباء ، تتخذ في أماكن أخرى تدابير حامية تمثل إلغاء هذه الجهود . إنني أرى حاجة ملحة للقيام بدراسة مشتركة وشاملة وعاجلة لهذه الحالة من جميع جوانبها بما فيها الجوانب السياسية .

إن تعزيز الفهم الأفضل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية هو واجب أساسي من واجبات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى . وهناك بعض التجارب المشجعة في هذا الميدان . وبالتأكيد فإن سلسلة المؤتمرات المعنية بالمشاكل العالمية التي تولت الأمم المتحدة رعايتها خلال الخمس عشرة سنة الماضية تمثل خطوة مبتكرة في مجال زيادة المعرفة والوعي بالمشاكل ومحاولة التوصل إلى نهج منسق في تناولها . كذلك فإن الجهود الدولية المبذولة حالياً من أجل التصدي للمشاكل القائمة في إفريقيا تكشف استعداداً لاستخدام قدرات المجتمع الدولي وموارده في حل مجموعة معينة من المشاكل .

ونحن مواجهون ، في المجال الاقتصادي وفي المجال السياسي على السواء ، بضرورة جعل مؤسساتنا مناسبة وفعالة في ضوء حقائق عصرنا . وعلينا أن نتعلم كيف نتصرف إزاء ما يبتنا من ترابط اقتصادي متزايد . وهذه مهمة ضخمة ومهولة . ولكن عدم التصدي لها يمكن أن تكون له في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نتائج من التدهور والفوضى لا تقل ، في حد ذاتها وفي ظروف

سياسية واجتماعية كبيرة بحيث أنه لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة إلا باعتبارها جزءاً من عملية سياسية أوسع إطاراً . وقد تم التسليم بهذا بالنسبة للتنمية الدولية بإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فضلاً عن الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، بيد أن هذا الأمر ينطبق الآن على نطاق أوسع من القضايا . ويجب أن ينعكس هذا التطور في النهج الذي تسلكه الأمم المتحدة وفي طبيعة التمثيل الحكومي فيها ، إذا أريد أن تكون الجهود التي تبذل فيما يتعلق بالمشاكل التي تؤثر بالفعل على البشرية بأسرها مناسبة ومحكمة التخطيط .

والحاجة إلى التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية تتجاوز الحدود القطاعية التقليدية أكثر فأكثر ، الأمر الذي يمتثل على الصعيد الوطني في وجود الوزارات المختلفة وعلى الصعيد الدولي في وجود الوكالات المتخصصة المختلفة . والمطلوب في كثير من الحالات هو الاستفادة ، بطريقة أكثر فعالية وواقعية ، من الأمم المتحدة كمحفل لتحقيق تكامل الجهود العملية . وهذا لا يقلل بأي شكل من أهمية الأعمال التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة ، بل على العكس من ذلك ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز فعاليتها وأهميتها . ومن الضروري بذل جهد تنسيقي مواز على الصعيد الوطني . فهناك حاجة لأن تعمل الوزارات الحكومية بصورة متضافرة فيما بينها من أجل تحقيق أهداف متفق عليها إذا ما أريد لأداء النظام الدولي أن يتميز بالفعالية .

وينبغي أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور مفيد في استكشاف الاحتياجات والفرص الجديدة في مجال العمل الدولي المشترك . وببذل أعضاء المجلس حالياً جهداً من أجل إكسابه فعالية أكبر كما تبذل الأمانة العامة جهداً لتحسين نوعية الدعم . ورغم حدوث بعض التقدم ، فإنه مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به ، إذا كان للمجلس أن ينجز المهمة العظيمة المناطة به في الميثاق وبين بوضوح الاتجاهات التي ينبغي أن تعمل فيها كلنا معاً ، والروح التي ينبغي أن نتحدونا في ذلك .

ونحن نواجه اليوم تغيرات اقتصادية كبيرة ومعقدة بحيث أنه لا يمكن لأي بلد أن يتكيف معها بمعزل عن غيره . ونحن نشهد ذلك ، على سبيل المثال ، في المحاولات الرامية إلى حماية الوظائف المحلية من المنافسة التي تعرض لها من جانب الواردات ، مما ينتج عنه تصدير البطالة . والمطلوب بوضوح هو التحلي بنظرة أوسع إطاراً وفهم أكثر دينامية للطبيعة العالمية للمشاكل التي نواجهها . وينبغي أن تستند هذه النظرة إلى الاعتراف الصريح بالترابط والضرورة العملية لتقاسم الأعباء بطريقة عادلة ومراعاة ظروف الآخرين . والفوائد النهائية التي سيعود بها هذا النظام ، مثل الاستفادة بدرجة أكبر من الموارد أو تقليل نسبة البطالة أو تحقيق قدر أكبر من الكفاءة

الجمعية العامة في مجال تدوين القانون الدولي ومعايير السلوك وفي تركيز الاهتمام على القضايا الحيوية وإبقائه مركزاً عليها .

لقد بُذلت على مر السنين جهود كثيرة لإصلاح الجمعية العامة وتبسيط وترشيد إجراءاتها . والحقيقة هي أن الجمعية العامة تمثل عالمية العضوية ولها جدول أعمال شديد الاتساع والتنوع . ولذلك فإن من الصعب تبسيط إجراءات الجمعية العامة دون تضييع فكرتها الرئيسية . بيد أن هناك بالتأكيد وسائل يمكن عن طريقها تحسين أداء الجمعية العامة تحسناً مطرداً .

ويبدو لي أنه ينبغي أن تتضمن الخطوات الأساسية لتطوير العملية السياسية في الجمعية العامة قدراً أكبر بكثير من التشاور فيما بين الحكومات قبل كل دورة ، ومحاولة جادة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الهامة وتجنب الخطب الرنانة المسببة للانقسام . وبدون ذلك سوف تتدهور نوعية العملية السياسية في الجمعية العامة .

* * *

إن المسؤوليات والواجبات التي هي من صميم وظائف الأمين العام أو التي يعهد بها إليه تمثل تحدياً كبيراً . ولقد تطورت إلى حد ملحوظ وظائف الأمين العام والأمانة العامة خلال الأربعين سنة الأولى من عمر المنظمة . وتستند هذه المسؤوليات بنوعها إلى مفهوم الخدمة الدولية المستقلة والموضوعية .

وأود هنا أن أبدي ملاحظة واحدة فقط بشأن تطور منصب الأمين العام وعلاقته بالتطور الشامل للمؤسسات الدولية . فمع تقديري الشديد للتعاون والتفاهم الذي يلقاه الأمين العام ولثقة المولاة له ، فإنه يساورني أحياناً القلق من أن تفويض المسؤولية للأمين العام قد يؤدي ، في بعض الحالات ، إلى التقليل من الجهد المتوقع أن تبذله الدول الأعضاء بموجب الميثاق . وهذا لن يخدم مسألة التطوير الفعال للأمم المتحدة بوصفها مؤسسة سياسية .

أما وقد قلت هذا ، فإنني مع ذلك مؤمن بأنه سيكون من مصلحة المنظمة ككل أن تعزز بدرجة أكبر قدرة الأمين العام على القيام بدور الطرف الثالث الموضوعي . وهناك بطبيعة الحال الكثير مما يمكن أن يقال في مزايا الدبلوماسية الهادئة ، لكنه في بعض الأحيان تكون هناك حاجة إلى ما هو أكثر منها . وأنا أفكر ، على وجه الخصوص ، في مسألة استخدام أسلوب تقصي الحقائق والمراقبة على نطاق أوسع وفي مراحل مبكرة أكثر . وأنا أفكر أيضاً في ضرورة القيام ، بصورة أكثر انتظاماً ومنهجية ، باستقصاء لحالة السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم . وهذه مهمة ينبغي أن يشترك مجلس الأمن والأمين العام في القيام بها . إن أفضل جهاز رادار في العالم لا يمكن التعويل عليه أو أن يصبح فعالاً ما لم

عصرنا ، خطورة وإضعافاً عن الفشل في وضع نظام جماعي للسلم والأمن الدوليين في العصر النووي .

* * *

وهناك اليوم تسليم بأن التعاون الدولي أمر لا غنى عنه حتى في بعض المسائل التي كان يعتبر فيها عهد قريب أمراً خيالياً ومثالياً . وهناك تسليم عالمي بإنجازات برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبحكم الضرورة صارت منظومة الأمم المتحدة مصدراً عالمياً للمشورة والمساعدة والتعاون والتنسيق في جميع المجالات التي يتعين على الحكومات ، بصرف النظر عن خلافاتها الفلسفية ، أن تعمل معاً فيها .

ولعله من المفارقات أن يحدث ، في الوقت الذي ندخل فيه مرحلة تاريخية تكون فيها الضرورة العملية للأمية التعاونية واضحة بهذا الشكل ، تراجع عن هذا الاتجاه من جانب بعض الأوساط على الأقل . فلقد شاع التشكك في المنظمات الدولية التي تسعى إلى إضفاء قدر أكبر من النظام على شؤون السياسة والاقتصاد العالمية ، كما أضحت الأمم المتحدة عرضة للنقد القاسي بشكل خاص . ونحن في حاجة إلى دراسة هذه الظاهرة وإلى محاولة فهمها . والذكرى السنوية الأربعون هي بالتأكيد وقت مناسب لإلقاء نظرة جماعية على هذه المشكلة ودور الدول الأعضاء في معالجتها .

ومما من شك في أن الصعوبات التي تواجهها بعض الحكومات في جعل الأمم المتحدة تعمل على النحو الذي يرضيها ، لها تأثير هام على الموقف الذي تتخذه هذه الحكومات من المنظمة . ومما كان له قطعاً أثر ، التعقيد الجديد الناشئ عن توسع العضوية وأنماط التصويت الجديدة فضلاً عن الحالات التي تم فيها تسليط الأضواء على الانقسام والنزاع بدلاً من المجالات العريضة للاتفاق والمصلحة المشتركة . وفي هذه الظروف كان هناك ميل لجعل الأمم المتحدة كبش فداء للمشاكل والارتباكات الراهنة ، وإلى النظر إليها كرمز لانعدام السلطة والمسؤولية على الصعيد الدولي وليس باعتبارها أداة للتعاون في معالجة المشاكل الراهنة التي يواجهها مجتمع اكتسب صفة العالمية حديثاً .

ولا مفر من أن تتحمل الجمعية العامة ، وهي الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة ، عبء معظم النقد الموجه إلى الأمم المتحدة . فالجمعية العامة هي المكان الوحيد الذي يمكن فيه رؤية العالم بكل ما فيه من تنوع ، وفيها تبرز الاختلافات والمنازعات بصورة درامية للغاية . والجمعية العامة هي ، في نهاية المطاف ، أشبه ما تكون باجتماع مجلس بلدية عالمي . أما ما تقل المعرفة به عن ذلك كثيراً فهو العمل الدؤوب الذي يضطلع به في إطار

وعند التفكير في مستقبل المنظمة ، يصدم المرء إذ يجد أن الأمم المتحدة تكاد تنفرد من بين المؤسسات السياسية بقلة اتصالها المباشر بجماهيرها الأساسية ، أي « شعوب الأمم المتحدة » الذين يحاطوننا في أولى عبارات الميثاق . وهذه مسألة دقيقة ، بالنظر إلى أن السيادة الوطنية المستقلة للدول الأعضاء هي مطلب أساسي في الميثاق .

ومع ذلك تتناول الأمم المتحدة عدداً متزايداً من القضايا التي تتسم بالأهمية على الصعيد الدولي كما تترتب عليها آثار محلية شديدة . ولا يمكن ضمان المتابعة الضرورية التي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات فعّالة في تلك القضايا إلا بدعم تقدمه الجماهير المحلية الوطنية في كل دولة عضو . وهنا فإن الاشتراك بقدر أكبر بكثير مع المنظمات غير الحكومية بأوسع معاني العبارة يمكن أن يقطع شوطاً بعيداً في التوصل إلى حل . وقد توفرت لدينا دلالات على ما كان لهذه المنظمات من قيمة وتأثير مباشرين وهائلين في مجموعة من المؤتمرات العالمية وفي الجهود الملحوظة التي تبذلها على النطاق العالمي الوكالات الطوعية ، والفنانون وغيرهم دعماً لعمليات الإغاثة في أفريقيا وفي أماكن أخرى .

إننا في حاجة أيضاً إلى تشجيع مفهوم الخدمة الدولية العملية على نحو أوسع وأكثر منهجية مما عليه الحال الآن . وعلى وجه الخصوص ينبغي بذل جهد أكبر واستنباط طرق لإشراك الشباب مباشرة في المسائل التي تحظى باهتمام المجتمع العالمي .

* * *

وقد علّقت بالتفصيل في مجموعة من التقارير الأخرى المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن ، على القضايا السياسية الرئيسية التي تهتم بها الأمم المتحدة والتي يتحمل الأمين العام مسؤوليات خاصة في كثير منها . ولذلك فإنني لن أكرر هنا ما سبق أن قلته ، ولن أتناول الحالات المحددة التي تناولتها تلك التقارير .

بيد أنني أود أن أشير إلى بعض قضايا عصرنا الرئيسية الأخرى التي تترتب عليها آثار هامة في المستقبل . ولعل أعم وأعقد هذه القضايا هي مسألة حقوق الإنسان التي تؤثر على كل فرد .

ويجب أن يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أقر منذ حوالي سبعة وثلاثين عاماً ، إنجازاً من الإنجازات العظيمة للأمم المتحدة . فالإعلان والعهدان والاتفاقيات التي نبعت منه وفُرت للعالم ، للمرة الأولى ، مدونة دولية لحقوق الإنسان ترسي الطريقة التي يجب على الدول أن تعامل بها أفرادها بوصفها قواعد للقانون الدولي . كما وضعت الأمم المتحدة آليات محددة لرصد

يقم على فترات منتظمة بمسح الفضاء المحيط به . ويبدو لي أن نفس الشيء ينطبق على مهمة صيانة السلم الدولي .

إن العناصر الأساسية للخدمة المدنية الدولية ، وهي الاستقلال عن الضغوط الوطنية والكفاءة والمقدرة والنزاهة ، ينبغي أن تظل هي المبادئ التي تسترشد بها الأمانة العامة . فلقد أثبتت هذه المبادئ صحتها على مر السنوات ، ولا سيما في الحالات الحرجة والحالات التي كانت موضع خلاف . ويجب على الأمانة العامة أن تسعى باستمرار لكي تكون هي الساعد الذي يعتمد عليه في تنفيذ المتطلبات المتطورة للمنظمة .

بيد أنه من دواعي اهتمامي أيضاً مسألة السياسات والأساليب التي يمكن أن تحقق على أفضل وجه معايير الكفاءة والنزاهة المطلوبة في ميدان الخدمة المدنية الدولية ، فطويع هذه الخدمة التي يعمل في صفوفها موظفون قادمون من أكثر من مائة دولة عضوليس بالمهمة اليسيرة . وإنني بالتأكيد غير مقتنع بأننا كنا نوفق دائماً في التوصل إلى الحلول الصحيحة أو القواعد الصحيحة أو في تنظيم الأمانة العامة على النحو الذي يحقق أكبر قدر من الفعالية . وإنني أؤيد مواصلة الجهود من أجل تحسين ممارسات الأمم المتحدة القائمة في مجال الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين والميزانية . بيد أنني أؤمن بأنه يمكن بل ويجب تحقيق أفضل النتائج في إطار سلطة الأمين العام المنصوص عليها في الفصل الخامس عشر من الميثاق . وهذا أمر أساسي بالنسبة للإدارة السليمة كما أنه يخدم مصالح المنظمة ككل .

ولقد أكدت مراراً ضرورة قيام الأمانة العامة باستكشاف جميع السبل المؤدية إلى استخدام موارد المنظمة بأكثر قدر من الكفاءة ، وضرورة قيامها بإتاحة دور عادل للمرأة في الأمانة العامة . وقد قمت ، باتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين الإدارة ، وهي عملية ستظل جارية باستمرار . وفي الأوقات التي تتسم بالتغير ، من المهم بشكل خاص القيام باستمرار بتقييم البرامج والهياكل وإعادة تقييمها وإدخال أية إصلاحات قد تتطلبها الأمر .

وقد حاولت ، لدى إعداد مقترحاتي بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية والفترات القادمة ، أن أؤكد من جديد لجميع الدول الأعضاء التزامي بأن يتحقق إنجاز البرامج المعهود بها إلى الأمانة العامة بأكثر السبل الممكنة من حيث التكاليف . بيد أنني مضطر إلى الإعراب عن قلقي العميق إزاء ممارسة دول أعضاء معينة لحجب اشتراكاتها المقررة حسب الأصول . ولا يمكن أن يلحق هذا إلا أفدح الآثار باستمرار منظمنا في المستقبل .

* * *

المشروع فيها ، التي تغذيها الأرباح الهائلة التي تدرها ، مرحلة الطوارئ . وبالنظر إلى تزايد ضخامة هذه المشكلة ، على الرغم من تزايد الجهود التي تبذلها الحكومات لمعالجتها ، يجب أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين تنسيق الجهود لإمكان وضع طائفة فعالة من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات الجديدة التي تعترض الطريق . ومن الواضح أنه لم يعد بالإمكان اعتبار مشكلة المخدرات مجرد شاغل اجتماعي ، ومحلي إلى حد كبير .

واستناداً إلى هذه الخلفية اقترحت عقد المؤتمر العالمي الأول لتناول جميع جوانب إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها . وإنني على ثقة من أن هذا المؤتمر سيكون موجهاً نحو اتخاذ تدابير . وينبغي أن يعمل المؤتمر على رفع مستوى الوعي على النطاق العالمي بالمشاكل المتصاعدة التي تثيرها إساءة استعمال المخدرات ، وتعبئة القدرات الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة ، وأن يسفر عن وضع برنامج عمل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني . وقد آن الأوان لأن يوسع المجتمع الدولي جهوده في تعهد عالمي بمواجهة هذا الخطر القاتل .

وقد انتشرت الآن أعمال الإرهاب في جميع أجزاء العالم تقريباً . ويصعب بصورة غير عادية مواجهتها بالنظر إلى أنها تنطوي على أعمال يائسة من أشخاص يائسين يرغبون في انتهاك القانون الوطني والدولي مجازفين بأرواحهم هم . ويتمثل أكثر الجوانب المفجعة من هذه المشكلة في تزايد فقد أرواح بريئة من المدنيين ، الأمر الذي شجته مراراً . وكما أشرت من قبل ، فإن بعض الصكوك القانونية الدولية الضرورية قد أعدت ، والوقت مناسب لأن تبذل الحكومات جهوداً متضافرة لتنفيذها . وفي هذا الصدد ، قد ترغب الحكومات في النظر فيما يمكن استنباطه بفاعلية من تدابير أخرى للتعاون الدولي .

وأعتقد أنه يمكننا ، عند تنظيم استجابة دولية متضافرة للمشاكل المشتركة الهامة أن نبدأ أيضاً في خلق نوع من التضامن الاجتماعي والسياسي ومن الثقة المتبادلة مما سيفيد إلى حد كبير في نهاية الأمر في ميدان المشاكل السياسية الذي يغلب عليه الطابع التقليدي . وتوجد بالفعل عدة أمثلة مشجعة على هذه الاستجابات ، وأود أن أعيده إلى الأذهان بعضاً منها باختصار شديد :

فالجهود الدولية المبذولة لإغاثة اللاجئين وضمان عودتهم الطوعية أو إعادة توطينهم تعتبر من أكثر أشكال التعبير عن التضامن الدولي اتساماً بالطابع العملي ؛

والخطوات التي تتخذ لإيجاد مزيد من الأمن الغذائي الكافي لجميع البلدان دفعت بنا قدماً في النضال في سبيل تحرير العالم من الجوع ؛

الامتثال لهذه الاتفاقات ، ونحن نقوم بصورة متزايدة بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للحكومات في ميدان حقوق الإنسان .

ومع ذلك يجب أن نسلم ، على الرغم من هذه الإنجازات ، بأن هناك حاجة مستمرة للقيام عن كثب بمراقبة الطريقة التي تحترم بها الدول حقوق الأفراد وحرياتهم . فلا تزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تحدث ، وبأبعاد مفرجة في كثير من الأحيان . كذلك لم تصدق بعد دول كثيرة ، على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، ولم تجعل قوانينها أو مؤسساتها مسايرة للمعايير الدولية التي أعلنتها الأمم المتحدة . ولا يزال الاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عنصرية مستمراً . وكثيراً ما لا تتوافر الحماية الكافية للأقليات والسكان الأصليين . وهناك أيضاً حالات يعتبر التعاون فيها بين الحكومات والأمم المتحدة وهيئاتها غير مرض إلى حد كبير .

وعلينا في هذه السنة التي توافق الذكرى الأربعين أن نكرس أنفسنا من جديد ، جماعات وأفراداً ، لمهمة تحقيق التطبيق الذي لا يعوقه عائق للإعلان العالمي والعهدين الدوليين ولتحقيق هذه الغاية ، أناشد الدول التي لم تصدق بعد على العهدين أن تفعل ذلك . وأناشد جميع الدول أن تدعم وتعزز الإجراءات التي وضعت لبحث انتهاكات حقوق الإنسان ، وأن تشترك في تلك الإجراءات وتكفل حماية حقوق الإنسان .

ويتمثل أحد الجوانب البالغة الأهمية لحقوق الإنسان في التمييز العنصري الذي ينبغي ألا يكون له مكان بأي شكل في مجتمعنا والذي يمثل أخطر السموم الاجتماعية والسياسية . ففي مثال محدد وشاذ لهذا التمييز ، وهو سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، أدى العزوف عن اتخاذ تدابير علاجية وحسنة التوقيت الآن إلى حالة تنذر بالشؤم وتسمم بالعنف ، أعلن مجلس الأمن رأيه فيها في الآونة الأخيرة . ولست بحاجة إلى أن أعيد تأكيد آرائتي التي أتمسك بها بشدة بشأن نظام الفصل العنصري البغيض والمأساة الإنسانية الخطيرة التي نجمت عنه . ويجدوني الأمل في أن يتسنى ، حتى في هذا الوقت المتأخر جداً ، اتخاذ خطوات وإقامة اتصالات قد تدرأ وقوع أسوأ الاحتمالات . وأرى من واجبي أن أضيف هنا أن الإخفاق في تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق خطة الأمم المتحدة يعتبر هو الفصل العنصري سبباً أساسياً من أسباب التوتر والمعاناة في الجنوب الأفريقي .

ومن المفاصل الاجتماعية الهائلة والواسعة الانتشار مشكلة المخدرات المستفحلة ، والتي تدمر حياة ملايين لا تحصى من الأفراد ، بل وتقوض سلامة الحكومات واستقرارها . ففي مناطق واسعة من العالم بلغت آفة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير

لولا هذا التضامن . كما أنه أنقذ بالتأكيد حياة عدة ملايين من البشر . ولقد أدت الأمم المتحدة وستظل تؤدي ، بمختلف الطرق ، دوراً رئيسياً - لا غنى عنه في الواقع - في هذا المثال العظيم للتعاون الإنساني الدولي .

ولا يزال ملايين الأفارقة يواجهون مستقبلاً صعباً يكتنفه الشك ، وهو مستقبل يمكن أن يكون مفعماً بمزيد من الأمل إذا كان للتضامن الذي ظهر في مواجهة الاحتياجات الطارئة لأفريقيا أن يستمر أثناء فترة الانتعاش ذات الأهمية الحاسمة الشبيكة الحدوث الآن . ويجب أن نكون على استعداد لتخطيط وإنجاز برامج لتقديم المساعدة الإنمائية المستمرة ترمي إلى منع تكرار وقوع مأس من هذا القبيل ، وتعالج أسبابها الأساسية .

* * *

لقد اجتزنا خلال رحلتنا التي امتدت أربعين عاماً تجارب كثيرة ، بعضها يبعث على التشجيع ، والبعض الآخر يبعث على الإحباط ، ونور كثير منها البصائر بعمق . ولقد اضطلعنا بكثير من الأنشطة وحمّلنا معنا بعض الأعباء الزائدة . فلنقرر أي الأنشطة مفيد حقاً وما هي الأعباء التي يمكن أن نستغنى عنها تماماً .

ولنتذكر أننا أوجدنا الوسيلة لتدمير أنفسنا ، وأن الأمر سيتطلب بذل جهد كبير من الإرادة والتفكير لبناء نظام يحفظ السلم بفعالية ويعمل لصالح جميع شعوب هذه الأرض . ولننظر إلى المستقبل بوصفه فرصة ، لا بوصفه كارثة محتملة الوقوع . ولنتذكر جميع الأشياء المشتركة بيننا كبشر ، وجميع المنجزات الخارقة التي صنعها العقل البشري ، وكل ما في عالمنا من تنوع بديع .

لننظر قبل كل شيء ، بهذه المناسبة ، إلى الأمم المتحدة نظرة مؤسسيها لها ، بوصفها الأمل العملي للمستقبل وليست مجرد الحامل التيسر لأعباء الماضي . وعلينا أن نكون واقعيين إزاء ما نواجهه من صعوبات وأخطار . ولكن دعونا أيضاً نعقد العزم على إيجاد السبل التي نستطيع ، معاً ، أن نتغلب بها على هذه الصعوبات والأخطار .

Amr al-Husseini

خافيير بيريز دي كوبيار
الأمين العام

والمحاولة العظيمة لتوفير التحصين لجميع أطفال العالم بحلول عام ١٩٩٠ يمكن تحقيقها الآن على ما يبدو إذا توافرت الإرادة لبذل جهد نهائي . وإني أحث قادة العالم على تقديم كل الدعم لهذا المشروع الحيوي والعالمي الذي ينطوي على إمكانية إنقاذ عدد لا حصر له من أرواح الصغار .

وفي هذه المجالات وفي كثير غيرها اتسع نطاق ما هو ممكن بصورة مطردة بالنظر إلى احتلال التعاون الدولي مكانه كعنصر دائم في إدارة شؤون العالم .

ومن الأحداث الهامة الأخرى أن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في نيروبي لاستعراض منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة قد أنجز أعماله بنجاح أكبر مما توقعه البعض ، وأقر بتوافق الآراء ، وهذا من دواعي ارتياحي ، مجموعة هامة من المقترحات للمستقبل . ومن الجلي أن الأهمية الهائلة للموضوع أحرزت قصب السبق في النهاية . غير أنه يصعب حتى الآن الحكم على الأهمية الكاملة لهذا التجمع الدينامي ذي الصلة التمثيلية الواسعة وعلى كل الآثار المترتبة عليه . والشيء المؤكد هو أن مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات النشاط الإنساني التي حجت وقمعت طوال التاريخ ، قد اكتسبت أهمية حيوية يمكن أن تعطي زخماً لا يمكن مقاومته لشتى الجهود العملية التي يجب أن تتم بها متابعة مؤتمر نيروبي . ويحدوني الأمل في أن يضيف هذا المؤتمر بعداً صحياً جديداً للتفكير السياسي والعمل السياسي في جميع أنحاء العالم .

* * *

وقد نوهت من قبل بسرعة الاستجابة الدولية للكوارث البشرية . وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية تجذب اليوم أكثر اهتمامنا إلحاحاً ، فإن المجتمع الدولي كان بطيء الاستجابة للتحذيرات الأولية التي أشارت إلى ما يسببه الجفاف من الأزمات التي تصيب دولاً أفريقية كثيرة . وقد جاءت هذه الاستجابة بعد فوات الأوان بالنسبة لآلاف عديدة من الناس .

غير أنه بالنسبة للغالبية العظمى من الـ ٣٠ مليون أفريقي الذين عانوا من أوسع ما تعيه الذاكرة انتشاراً وتدميراً من حالات الجفاف ، فإن التضامن الفريد بين حكومات البلدان الأفريقية المنكوبة والمجتمع الدولي ، أعاد الحياة والأمل . فقد مكّن هذا التضامن من وقف كارثة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل كانت ستقع

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
